بلاغ لمعالي النائب العام للتحقيق مع وزير النقل الدكتور /عبدالسلام حميد

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: 21 / 6 / 2025م

إلى معالي النائب العام في الجمهورية اليمنية المحترم

الموضوع: بلاغ رسمي بشأن الإهمال والتقصير المتعمد من قبل وزير النقل الدكتور عبدالسلام حميد، وما ترتب عليه من أضرار للمواطنين في الداخل والخارج

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نتقدم إلى معاليكم نحن المواطنون اليمنيون، من داخل الوطن وخارجه، بهذا البلاغ الرسمي، نظراً لما نواجهه من أضرار جسيمة ومعاناة يومية بسبب الإهمال والتخبط في إدارة ملف النقل الجوي من قبل معالي وزير النقل الدكتور عبدالسلام حميد، وعدم اتخاذه أي قرارات حاسمة أو معالجات حقيقية للأزمة القائمة بعد تعليق الرحلات إلى الأردن، والتي كانت تمثل المنفذ الوحيد لمعظم اليمنيين إلى دول العالم.

تفاصيل البلاغ:

1. فشل الوزارة في إدارة أزمة إغلاق مطار عمّان، رغم وضوح الوضع الأمني في الأردن، وقيام معظم شركات الطيران العالمية بإلغاء رحلاتها منه لشهر أو أكثر.

2. غياب التوجيه الحكومي من وزارة النقل لتحويل الرحلات عبر مطارات بديلة، مثل مطار القاهرة، مما زاد من تفاقم معاناة المسافرين، خصوصًا في ظل عدم وجود رحلات مباشرة من اليمن إلى معظم دول العالم.

3. عدم اتخاذ أي إجراءات لحماية حقوق المسافرين اليمنيين، وترك المواطنين في الداخل معلقين بوعود كاذبة، وفي الخارج تحت رحمة التخبط والمماطلة، دون تدخل من الوزير المعني.

4. عدم الشفافية وغياب التواصل الواضح مع المسافرين، حيث تكتفي الخطوط الجوية اليمنية (الخاضعة لإشراف الوزارة) بإبلاغ الركاب بالتغييرات قبل موعد الرحلة بيوم، في مخالفة واضحة للقوانين المنظمة لحقوق المسافرين.

5. معاناة مزدوجة للمواطنين في الداخل والخارج، حيث علقت أسر ومرضى وطلاب وموظفون، في ظروف صعبة ومكلفة نفسيًا وماديًا، دون أي التفاتة أو حل حكومي.

مطالبنا:

بناءً على ما سبق، نرفع إلى معاليكم هذا البلاغ الرسمي، ونطالب بما يلي:

فتح تحقيق عاجل وشامل مع وزير النقل الدكتور عبدالسلام حميد، حول الإهمال الإداري والتقصير في أداء واجباته، ومساءلته قانونيًا.

اتخاذ إجراءات رادعة بحق كل من تثبت مسؤوليته في تعميق الأزمة والتسبب في أضرار للمواطنين، سواء داخل اليمن أو خارجه.

إلزام الوزارة والخطوط الجوية اليمنية بوضع حلول عملية وفورية، تشمل تحويل الرحلات إلى مطارات بديلة، وتعويض المتضررين ماديًا ومعنويًا.

تفعيل دور الدولة في حماية المواطنين، وإنهاء حالة التخبط التي يدفع ثمنها اليمني البسيط وحده.

سعادة النائب العام،

إننا نضع بين أيديكم هذه القضية الإنسانية والوطنية، راجين أن تنال اهتمامكم، وأن تقوموا بما تمليه مسؤوليتكم تجاه المواطنين، فاليمني اليوم، في الداخل والخارج، لم يعد يحتمل مزيدًا من الإهمال أو التلاعب بمصيره.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

مقدمو البلاغ:

مجموعة من المواطنين اليمنيين المتضررين عنهم وضاح ناصر حسن محمد